CD/PV.474
16 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٦ آب / اغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : الآن تفتتح الجلسة العامة ٤٧٤ لمؤتمر نزع السلاح .

سيبدأ المؤتمر هذا الاسبوع ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٤ من جدول أعماله ، المعنون "الأسلحة الكيميائية" . بيد أنه يجوز لأي عضو ، طبقا لما تنص عليه المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر ، اذا رغب في ذلك .

لديَّ على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة . الكلمة الآن للمتحدث الأول على القائمة ، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر ، السفير فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، بما أنني أتحدث لأول مرة تحت رئاستكم ، أود أولاً أن أهنئكم وأن أهنئ وفدكم على توليكم الرئاسة لشهر آب/أغسطس . ومن دواعي سروري وسرور زملائي ، من الناحيتين المهنية والشخصية على حد سواء ، أن نراكم ترأسون مناقشات المؤتمر . وأود أيضا أن أزجي الشكر الى رئيسنا السابق ، السفير تيجا ، الذي سنفتقده كثيرا ، على الأسلوب الممتاز الذي أدار به جلساتنا خلال شهر تموز/يوليه . واسمحوا لي بأن أرحب ترحيبا حارا بالسفراء الذين وصلوا مؤخرا ، وأخصّ بالذكر السفير لويس من اندونيسيا ، والسفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير رووروو من كينيا ، والسفير دي ريفيرو من بيرو . وأود أيضا أن أرحب بالحاصلين على الزمالات في مجال نزع السلاح الذين يتابعون جلسات مؤتمرنا قبل أن يسافروا الى مختلف البلدان التي وجهت اليهم الدعوة .

وقد لاحظت بأسف أنا وزملائي أن بعضنا قد غادر ، مدينة جنيف وأن بعضنا الآخر سيغادرها في المستقبل القريب ولا سيّما صديقي العزيز السفير منصور أحمد من باكستان ، الذي لن أنسى أبدا مهارته الدبلوماسية الممتازة ، والسفير تن تون من بورما ، والسفير تيجا من الهند الذي أشرت اليه من قبل ، والسفير مايستسر من هنغاريا الذي رأس المؤتمر بأسلوب ممتاز ومتوازن خلال شهر نيسان/ابريل وتولى توجيه أعمالنا خلال شهري أيار /مايو وحزيران / يونيه .

في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، كان لي الشرف أن أقدم باسم مجموعة من البلدان الغربية ورقة عمل بشأن توفير البيانات ذات الصلة باتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية .وفي معرض تقديمي للورقة ، أكّدت أن التبادل المتعدد الأطراف للبيانات قبل توقيع اتفاقية من هذا القبيل لا يشكل تدبيرا لبناء الثقة فحسب وانما يعتبر

أيضا شرطا مسبقا ضروريا لاعداد مشروع لاتفاقية فعالة وضمان إعمالها في وقت مبكر . ومنذ تقديم الورقة ، اتخذت بعض الخطوات المشجعة . وبهذا الصدد ، أود أن أسترعي الانتباه الى ورقة العمل المقدمة من هولندا (CD/CW/WP.203) المؤرخة في ١٩ تموز / يوليه ١٩٨٨ التي تضمنت معلومات تفصيلية حسب الصيغة المقترحة ، في الوثيقة CD/828 ؛ والى الاعلان عن مواقع مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة ، الذي قدمه السفير فريدرسدورف في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ؛ والى العرض المفصّل المقدم من المملكة المتحدة بشأن انتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين [٢] و [٣] ، في الوثيقة CD/CW/WP.206 المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ومرة أخرى ، أثبتت الدول الغربية ، باتخاذها هذه الخطوات ، التزامها بزيادة الانفتاح والشفافية - وهما مفهومان نعتبرهما أساسيين في جميع مجالات تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

وأود اليوم أن أعرض ، حسب الصيغة المقترحة في الوثيقة CD/828 ، البيانات الخاصة بجمهورية ألمانيا الاتحادية التي أوردناها في ورقة عمل وزعت تـوّاً . وأود في بادئ الامر أن أؤكد على أمر أعلنته حكومتي في عدد من المناسبات في هذا المحفل وغيره من المحافل : إن جمهورية ألمانيا الاتحادية لا تحتاز أسلحة كيميائية . كما أن المواد الكيميائية الواردة بالجدول [١] من المادة السادسة لا تنتج في بلدي .

وطبقا لمعلومات قدمتها ، على أساس طوعي ، شركات تعمل في مجال الصناعة الكيميائية ، يجري في الوقت الحاضر في جمهورية ألمانيا الاتحادية انتاج أو تجهيز أو استهلاك أربعة مركّبات من الجدول [٢] وكذلك ، باستثناء الكلوربكرين (chlorpicrin) ، جميع المركّبات الواردة في الجدول [٣] . وعلى أساس عتبات الاعلان المقترحة في ورقة العمل CD/802 المؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، يجري انتاج أو تجهيز أو استهلاك هذه المركّبات الـ ١٥ في ٥٢ مرفقا . وتعكس البيانات الوضع في بداية عام ١٩٨٨ ، ويمكن تغييرها وفقا لظروف وتطورات السوق من حيث حالة التكنولوجيا .

ويحدوني الامل ألاّ تمثل مفاوضاتنا سوى بداية لعملية تقدم جميع الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح قبل نهايتها بيانات عن صناعتها الكيميائية وقدراتها في مجال الاسلحة الكيميائية . فتقديم البيانات لا يمثل فحسب اسهاما ضروريا في المفاوضات والإعمال الفعال لاحكام اتفاقية للاسلحة الكيميائية ، وانما سيوفر أيضا لجميع المشتركين ضمانا متجددا لاجراء المفاوضات بنيّة حسنة . ونحن نعرب في هذا السياق عن أسفنا لأن عددا من أعضاء مؤتمر نزع السلاح لم يعلن بعد ، كخطوة أولى وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد والمنحوظ بأهمية زيادة الانفتاح ، عمّا اذا كانت لديه أسلحة كيميائية أم لا . لذلك ، أكرر ندائي لجميع المشتركين لأن يقدموا في أقرب وقت ممكن البيانات ذات الصلة باتفاقية الاسلحة الكيميائية .

وقد سبق لي أن أعربت ، بمناسبة عرض الوثيقة CD/828 ، عن اعتقادي بأن التبادل المتعدد الأطراف للبيانات سيؤثر تأثيرا ايجابيا على سير مفاوضاتنا . وباستعراض الحالة الراهنة لهذه المفاوضات ، لا يسعني أن أخفي ما أشعر به من خيبة أمل لضآلة ما استطعنا انجازه حتى الآن خلال الصيف . ولئن كنت راضيا عن الجو العملي الجاد السائد في مفاوضاتنا - وأنا هنا أؤيد تماما الرأي الذي أعرب عنه السفير مارشان في بيانه يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ - فانني لا أزال أشعر بالقلق بسبب عدم تحقيق تقدم في عدد من القضايا . واسمحوا لي أن أستعرض بايجاز الوضع خلال الدورة الصيفية وأن أقدم تقييمنا له .

لقد بذل رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سويكا ، ورؤساء الأفرقة العاملة ، السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد ماسيدو من المكسيك والسيد نوماتا من اليابان ، جهودا مضنية لدفع المفاوضات قدما . ونعرب لهم عن امتناننا الشديد لتفانيهم وحيويتهم وعملهم الممتاز .

وقد تناول الفريق العامل ألف ، برئاسة السيد سيما ، عددا من القضايا الهامة المتعلقة بعدم انتاج الأسلحة الكيميائية . ولا شك في أن المناقشات التي دارت حول بعض المشاكل التي طال أمدها قد أسهمت في توضيح المواقف . بيد أننا نأسف لعدم تمخض المناقشات للآن عن وضع حلول مقبولة للجميع فضلا عن وفائها بمعايير انشاء آلية تحقق فعالة . وأعني ، بهذا الصدد وعلى وجه الخصوص ، المداولات حول نظام الجدول [١] وما يسمّى بمشكلة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمّية ، حيث تستمر مع الأسف المطالبات التي تتجاهل ضرورة التوصل الى حلول فعالة ممكنة التطبيق تراعي المسألة الأساسية وهي ما الذي يمكن واقعيا التحقق منه .

وفي إطار الفريق العامل ألف جرت أيضا مناقشة مهمة جدا حول مفهوم عمليات المراقبة الخاصة الذي اقترحناه أصلا في ورقة العمل CD/791 . ولا أريد أن أتوسع هنا في عرض رأينا حول هذه المسألة ، فقد فعلنا ذلك في عدد من المناسبات خلال الأسابيع الماضية ، وانما سنفكر فيما أبدي من التعليقات المثيرة للاهتمام ، ونعتزم أن نقدم قريبا أفكارا أكثر تحديدا عن نظام لعمليات المراقبة الخاصة في اطار المادة السادسة .

في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ عقدنا اجتماعا هاما مع خبراء صناعيين آمل أن يكون بداية لحوار مكثف مع ممثلي الصناعة الكيميائية ، فلديّ قناعة بأن حوارا من هذا القبيل يمكن أن يسهم في تحسين التفاهم بين المفاوضين هنا في جنيف والصناعة الكيميائية التي ستخضع بالضرورة لرقابة صارمة وفعالة لضمان عدم انتاج الأسلحة الكيميائية . ولديّ أيضا قناعة بأن هذا الحوار سيكون مثمرا جدا بالنسبة لمهمتنا

المتمثلة في اعداد نص للمادة السادسة شامل وفعال وسهل التطبيق في الوقت نفسه . ومثلما تبين بوضوح من المناقشة التي جرت في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، يلزم تبادل وجهات النظر بمزيد من التفصيل مع ممثلي الصناعة الكيميائية ، بشأن مسائل مثل حماية المعلومات السرية . ويسرني أن أعلن أن الصناعة الكيميائية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي لنا معها اتصالات وثيقة وقديمة العهد ، تؤيدنا دون أي تحفظ في هدفنا ذي الأولوية ، وهو التوصل الى حظر الأسلحة الكيميائية حظرا شاملا فعالا يمكن التحقق منه .

واسمحوا لي أن أعلق تعليقا موجزا أيضا على مسألة التفتيشات التجريبية في الصناعة الكيميائية . لقد رحبنا بالاقتراح المقدم في هذا الصدد في ١٨ شباط/فبراير من هذا العام من السيد بتروفسكي ، نائب وزير الشؤون الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إذ أن هذه التفتيشات ، التي ستجري على أساس متعدد الأطراف ، ستزودنا بمعلومات وأفكار لا شك في أن الأيام ستثبت أنها مفيدة أيّما فائدة وربما لزمت لوضع اجراءات التفتيشات في مرافق الصناعة الكيميائية . ونحن على استعداد للاشتراك في مثل هذه التجربة المتعددة الأطراف . وفي الوقت الحاضر ، تدرس حكومتي المسألة بتعمق ، وتجري الأعمال التحضيرية لتجربة وطنية ممكنة . ونحن نؤيد توافق الآراء الناشئ حول اتباع نهج تدريجي ازاء المسألة ، ونرحب بفكرة انشاء فريق غير رسمي للاضطلاع بالأعمال التحضيرية للتفتيشات التجريبية المتعددة الأطراف ، يمكن في اطاره تبادل الخبرة المكتسبة من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ، كما يمكن نتيجة لذلك ، وضع نهج موحّد للتجربة المتعددة الأطراف .

واسمحوا لي أن أعود الآن لتناول أعمال الفريقين باء وجيم . لقد كان أملنا أن يتسنى ، خلال الدورة الصيفية ، وفي محاولة لاعداد الصيغة النهائية للمادة الخامسة ، ادخال عناصر من الاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ، الى "النص المتجدد" . بيد أننا علمنا أن الجهود المبذولة لهذه الغاية قد واجهت صعوبات . ونحن نؤيد بشدة السيد ماسيدو ، رئيس الفريق العامل باء ، في مساعيه المكثفة للتغلب على الصعوبات بحيث يمكن ادخال التعديل الملائم على نص المادة الخامسة خلال هذه الدورة الصيفية .

وفيما يتعلق بالمادة العاشرة ، وهي بند آخر مدرج على جدول أعمال الفريق العامل باء ، لاحظنا مع الأسف أن المفاوضات قد تقهقرت الى حد ما ، ذلك أن ورقة المناقشة الخاصة بهذه المادة تتضمن الآن عددا من الأقواس والحواشي ، مما يدل على وجود مواقف يصعب على ما يبدو التوفيق بينها . ونحن نحث على مواصلة العمل الخاص بهذه المادة بروح التراضي وباحساس بأهميتها النسبية . وينبغي ألّا تغيب عن أعيننا

الاهداف الرئيسية للاتفاقية التي نتفاوض عليها ولا ما يمكن القيام به من الناحية الواقعية لتحقيق هذه الاهداف .

وقد تابعنا بكثير من الاهتمام الاعمال الجارية في اطار الفريق جيم برئاسة السيد نوماتا ، ونعتبر الورقة الناتجة عن مناقشة الموضوع بعد تقديم التقرير عن عمليات التفتيش بالتحدي أساسا سليما لحل المسالة أو للاقتراب من هذا الحل ، ونأمل أن ينعكس ذلك في تقرير اللجنة المخصصة الى مؤتمر نزع السلاح .

وفيما يتعلق بالمناقشات ، التفصيلية المتعثرة أحيانا الى حد ما ، بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بهيئة التفتيش الدولية ، فانني مقتنع بأن علينا اجتياز هذه المرحلة التي ثبت أنها مفيدة وأظهرت على السطح بعض المشاكل التفصيلية التي يتعين علينا التصدي لها . وأود أن أعرب عن تشجيعي للسيد نوموتا على مواصلة المشاورات حول الموضوع ، وإن كانت أحيانا صعبة وتستغرق وقتا طويلا . فهذه المشاورات ستسهم اسهاما كبيرا في تحسين فهم اجراءات التفتيش وستساعد أيضا على حل القضايا المتبقية فيما يتعلق بعمليات التفتيش الموقعي بالتحدي .

وفي الختام ، أود أن أشكر السفير سويكا ، رئيس اللجنة المخصصة ، على عمله النشط بشأن الاحكام الختامية للاتفاقية . ونرحب بورقة المناقشة المنقحة التي عرضها في الاسبوع الماضي والتي نأمل أن توفر أساسا لاحراز التقدم بشأن المواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة . وقد تبين بوضوح من المناقشات السابقة حول هذه المواد أنها تنطوي على بعض القضايا الشديدة الاهمية التي تستحق منا اهتماما خاصا ، نظرا لأن حلها سيؤثر تأثيرا مباشرا على بقاء الاتفاقية وفعاليتها . وبهذا الصدد ، أود أن أشير فقط الى مسالة التحفظات والتعديلات التي ركزت عليها مناقشات كثيرة مما أجراه السفير سويكا في اطار المشاورات المفتوحة غير الرسمية ، فأظهرت اختلافات وجهات النظر .

وفي الختام ، أود أن أناشد جميع المشتركين أن يستغيدوا على أفضل وجه من الوقت المتبقي خلال هذه الدورة الصيفية لاحراز تقدم ملموس في مفاوضاتنا حول وضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية . وينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن لتمهيد السبيل وتهيئة أفضل الظروف لمواصلة أعمالنا في أي اجتماعات قد نقرر عقدها فيما بين الدورات اعتبارا من نهاية هذا العام .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا للسفير فون شتولبناغل على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى الرئاسة . الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة الموقرة ، السفيرة سولزبي .

السيدة سولزبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر . وقد كان لي الشرف ، منذ وقت غير طويل ، بأن أرحب بكم كوافد جديد . ولكنكم تسلمتم مقاليد السلطة بالثقة والتأكد اللذين يتميز بهما شخص محنك عجمت عوده الأيام ، اذا جاز لي أقول ذلك . ومن دواعي سروري بوجه خاص أن يكون رئيس المؤتمر سفير اندونيسيا الموقر ، أي سفير بلد تربطه ببلدي علاقات ود وثيقة قديمة العهد . واسمحوا لي أيضا أن أكرر عبارات التقدير العميق لرئاسة السفير تيجا من الهند خلال شهر تموز/يوليه .

اننا نقترب الآن من آخر مرحلة من مراحل الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح . لقد ساد في أعقاب الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة ، بوجه عام ، تصميم على اتخاذ جانبها الايجابي ، ولا سيّما تقارب الآراء حول عدد كبير من القضايا ، أساسا لمواصلة أعمالنا ، وكانت الروح السائدة هي : فلنواصل انجاز ما لدينا من أعمال . وقد فعلنا ذلك .

وأود هذا الصباح أن أتحدث عن أحد جوانب "ما لدينا من أعمال" ، أي المفاوضات الرامية الى التوصيل لاتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . إن إبرام اتفاقية عالمية شاملة وقابلة للتحقق بفعالية من الأولويات العليا في برنامج تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، للحكومة البريطانية ولحلفائنا في حلف شمال الأطلسي ، على حد سواء . ونحن نريد الاتفاقية في أقرب وقت ممكن عمليا ، ولكن يتعين أن تكون اتفاقية جيدة ، يمكننا أن نثق فيها . وثمة عدة مشاكل صعبة معقدة يتعين حلّها ، أود هذا الصباح أن أتناول اثنتين منها هما التحقق وتبادل البيانات .

إن الحاجة الى وجود نظام موثوق به للتحقق تكمن في جوهر مفاوضاتنا ، فهو مفتاح الاتفاقية . وقد أحرزنا تقدما كبيرا ونستطيع أن نقول ، بقدر من الارتياح ، إن "النص المتجدد" الذي أعددناه ، مهما كانت التحسينات التي ينبغي ادخالها عليه ، يوفر الأساس لاجراء جدير بالثقة يطبّق للتحقق من الأنشطة المعلنة المتعلقة بالجدولين [١] و [٢] . لذلك ، يمكن القول إننا قطعنا شوطا بعيدا .

ولكن يجب إبداء تحفظ على هذين الجدولين ، فأغلب العوامل الكيميائية المدرجة في الجدول [١] ، بل وفي الجدول [٣] ، من العوامل الكيميائية التقليدية المألوفة في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، التي طُورت في الخمسينات . وقد اقترح عامل جديد أو عاملان جديدان نسبيا ، مثل ساكسيتوكسين (saxitoxine) ولكن القوائم تحتاج ، في مرحلة معينة ، الى إعادة النظر فيها للتأكد من اكتمالها . ويتعين علينا أيضا أن نضع اجراءات ملائمة لتعديل الجداول كيما تواكب التقدم التكنولوجي .

وخارج اطار الجدولين [١] و [٢] هناك أيضا ثغرات واسعة في اجراءات التحقق . ففي الوقت الحاضر ، لا يوجد نص يتعلق بالتفتيش الموقعي الروتيني بالنسبة للجدول [٢] على سبيل المثال . كما أنه لا يوجد حتى الآن نص يتعلق بانتفتيش دون مواجهة على المرافق غير المعلن عنها . والاقتراح القيّم المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية باجراء عمليات مراقبة خاصة قد أوضح الاتجاه نحو حل ممكن . بيد أن الفكرة المصاحبة للاقتراح والخاصة بالسجلات الوطنية لا تحل مشكلة المرافق غير المعلنة إطلاقا لأغراض اتفاقية ما - أي بعبارة أخرى ، المرافق التي كان ينبغي الاعلان عنها بموجب مرفقات المادة السادسة أو ادراجها في أي سجلات وطنية . ومن الواضح أن عمليات المراقبة الخاصة ليست هي الاجابة التامة . وهذه الأمور كلها تقتضي المزيد من امعان التفكير ، ويأمل وفدي أن يقدم في الوقت المناسب بعض أفكاره الذاتية التفصيلية بهذا الشأن .

ومن الانجازات الرئيسية للمفاوضات تقارب الآراء حول تأييد نظام للتفتيش بالتحدي ، فقد أصبح الإطار الرئيسي جاهزا . ولكن التفتيش بالتحدي ، كما نقول منذ زمن طويل ، هو شبكة الأمان الأساسية للاتفاقية ، ولا يمكنه بحكم طبيعته أن يحل محل الحاجة الى نظام روتيني شامل ومرن .

لقد تحدثت حتى الآن عن آليات التحقق . وهناك أيضا مسألة اجراء التفتيشات الموقعية التي لا تزال في حاجة الى معالجة أكثر تعمقا ممّا عولجت به حتى الآن . فالتفتيشات يجب أن تكون تطفلية بالقدر اللازم لتحقيق الغرض منها بفعالية ، ولكن يجب أن نقر بالاهتمامات المشروعة بمسألة السرية . فكيف يمكن التوفيق بين هذين المعيارين ؟ هنا أيضا يتعين علينا أن نضع نصب أعيننا لا عوامل الأسلحة الكيميائية التقليدية المعروفة جيدا فحسب وانما أيضا أي عوامل جديدة . والأمر يقتضي المزيد من التفكير الابتكاري . وينبغي للقطاع الخاص الصناعي الاسهام في هذا الشأن . ونحن على اتصال وثيق ومنتظم مع الصناعة الكيميائية في بلدنا ، التي تبدي تفهما جيدا لمقتضيات الاتفاقية . وربما يكمن جانب من الحل في أجهزة التحقق . وفي الوقت الحاضر ، تحققت أوجه تقدم هامة من خلال البحوث الخاصة والرسمية على حد سواء ، ولكن الأمر يحتاج الى المزيد . بيد أن من الجليّ أن تكنولوجيا التحقق لن تحل في المستقبل المنظور محل الحاجة الى التفتيش الموقعي ، وسنحتاج لوقت طويل الى صك يرتكز على دعامتين .

ولئن كان ما ذكرته يقترب من الحقيقة ، فان ثمة عددا من الأسئلة الجوهرية التي لا نزال نلتمس لها اجابات . هل هناك المزيد ممّا نستطيع القيام به ، ولم ينفّذ بعد ، لنقترب من النقطة التي تساعدنا على تقديم هذه الاجابات ؟ أعتقد أنه يوجد المزيد . فقناعتي - وقناعة السلطات في بلدي - أن المؤتمر قد وصل في عمله الى مرحلة يحتاج الأمر فيها الى وضع مفاهيمنا موضع التجربة ، بأكبر قدر ممكن من الواقعية ، كيما نعرف مدى قابليتها للتطبيق وكيما نحاول تحديد ما يمكن إدخاله من

تحسينات . فعلينا الانتقال من مرحلة النظريات الى مرحلة التجربة ، واختبار الوصلات الرئيسية في سلسلة التحقق ولا سيّما ما يبدو أضعفها ، للتأكد من مدى قدرتها على تحمّل عبء ما نطلبه منها ومن امكانية تقويتها .

ومنذ فترة ، تنظر السلطات في بلدي في امكانيات اجراء تفتيشات عملية للمرافق المعنية . ومن رأينا أنه ينبغي اجراء المرحلة الأولى من هذه التفتيشات العملية على الصعيد الوطني . ويتعين إعداد الاجراءات بعناية في البداية ، كيما تكون التجارب ذات قيمة . وقد تكون التفتيشات ، ذات طابع "استعراضي" إذا أبدت ادارة المرفق تعاونها ، على أن تتم في اطار تصوّر تبذل الادارة فيه كل ما في وسعها للاخفاء والتضليل .

ونأمل أن تتبع التفتيشات العملية الوطنية في الصناعة المدنية تفتيشات متعددة الأطراف ، وقد رحبنا بالفعل باقتراح الاتحاد السوفياتي بهذا الصدد . وسيقتضي ذلك الاتصال والتعاون الوثيقين بين أعضاء هذا المؤتمر . ويسرني أن رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية قد بدأ بالفعل مشاورات حول الآليات الملائمة لتحقيق ذلك ، ويسرّ وفدي أن يشارك فيها مشاركة كاملة .

وقد وضعت معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى سابقة هامة لتدابير التحقق التطفلية ، ونحن نتطلع الى التقدم في المجال النووي الذي يمكن أن تحرزه تجربة التحقق المشتركة الجاري اعدادها في واشنطن وموسكو . فلنطبق هذه التجربة على جهودنا من أجل حظر الأسلحة الكيميائية .

والجانب الثاني للمفاوضات الرامية الى وضع اتفاقية الذي أود أن أعلّق عليه هو تبادل البيانات . وأعتقد أنه أصبح من المقبول الآن على نطاق واسع أن تقديم بيانات دقيقة أمر ضروري ، خاصة من جانب من لديهم أضخم مخزونات الأسلحة الكيميائية . وعلى نفس القدر من الأهمية ، تعتبر البيانات الموثوق بها ضرورية أيضا لبناء مستوى الثقة اللازم في نوايا بعضنا البعض ، اذا ما أريد للاتفاقية أن تحظى بالتأييد على نطاق واسع .

وقد أجرينا ، من جانبنا ، ما أعتقد أنه تجربة هامة للغاية . ففي عام ١٩٨٦، اقترحت الحكومة البريطانية تبادل الزيارات بين مؤسسة بورت داون للدفاع الكيميائي في المملكة المتحدة ومرفق شيخاني العسكري في الاتحاد السوفياتي . وقد حدث ذلك منذ فترة وجيزة ، فاستقبلنا بالترحاب الفريق السوفياتي في بورت داون في شهر أيار/مايو ، واستقبل فريق بريطاني في شيخاني في أوائل تموز/يوليه . وتعمل مؤسسة بورت داون ، على وجه الحصر ، في مجال البحث والتطوير من أجل الحماية من الأسلحة

الكيميائية . وقد توخينا أقصى قدر من الانفتاح خلال الزيارة التي تمت للمؤسسة ، واستطاع زائرونا أن يتنقلوا كما يعنّ لهم ؛ وأعربوا عن ارتياحهم لذلك بعد انتهاء الزيارة . وفي شيخاني ، استطعنا أن نطّلع على قدر أكبر مما اطلع عليه مندوبو مؤتمر نزع السلاح خلال زيارتهم الأقصر التي تمت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي . ولكن كان من الحتمي أن نلاحظ اختلاف المواقف تجاه درجة السرية الملائمة في هذا المجال . ولا تزال السلطات في بلدي تقيّم هذا التبادل الذي كان الغرض منه هو تجربة لبناء الثقة . ويتطلب الأمر مزيداً من التقدم تجاه هذا النوع من الانفتاح الذي تحتاج اليه مفاوضاتنا . فلا تزال هناك أسئلة واهتمامات عديدة .

وتقديم البيانات لا يعتمد بطبيعة الحال على الزيارات وحدها . ونأمل أن يقدم كل بلد ، ولا سيما البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية ، أقصى قدر ممكن من البيانات الى شركائه في المفاوضات في أقرب وقت ممكن . وقد اقترح الاتحاد السوفياتي قائمة بأنواع البيانات في الوثيقة CD/808 ، كما قدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية ، باسم عدد من البلدان الغربية يشمل المملكة المتحدة ، قائمة أكثر شمولا في الوثيقة CD/828 . وقد قدمت سلطات بلدي هذه البيانات بالفعل ، ولكننا على استعداد لأن نكرر المعلومات ونستكملها .

وفيما يلي اجاباتنا على البيانات المطلوبة في الوثيقة CD/828 . أولاً ، وكما هو معروف جيدا ، تخلّت المملكة المتحدة عن قدرتها الدفاعية ضد الأسلحة الكيميائية في الخمسينات . وقد دعي مندوبون من هذا المؤتمر لمشاهدة تدمير أحد مرافقنا الرائدة في مجال انتاج العوامل المؤثرة في الأعصاب ، وذلك في نانسكوك في كورنوول في عام ١٩٧٩ . وقد وصفنا في الوثيقة CD/15 بعض المشاكل التي اقتضى الأمر التغلب عليها حينئذ .

وبعد هذه المعلومات الأساسية ، نورد فيما يلي اجاباتنا عن الأسئلة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية . أولاً ، ان المملكة المتحدة لا تحتاز أسلحة كيميائية لا داخل اقليمها ولا داخل اقليم أي دولة أخرى . ولا توجد في اقليم المملكة المتحدة أي أسلحة كيميائية تحتازها أي دولة أخرى . وثانيا ، لا توجد في المملكة المتحدة أي مرافق لانتاج أو تخزين الأسلحة الكيميائية . وثالثا ، من الممكن ، لأغراض البحث والتطوير المتعلقين بمعدات الحماية ، تحضير كميات محدودة من المواد الكيميائية المعدّدة في القائمة المؤقتة لعوامل الحرب الكيميائية ، الواردة في الجدول [١] المرفق بالمادة السادسة ، وذلك في مؤسسة بورتون داون للدفاع الكيميائي بالمملكة المتحدة . والكمية المتاحة من كل مادة كيميائية في أي وقت في مؤسسة بورتون داون كمية ضئيلة . ورابعا ، تنقل الذخائر أو العوامل القديمة التي تكتشف في المملكة المتحدة الى مؤسسة بورتون داون لتدميرها في مرفق تدمير محدود النطاق قدرته التدميرية نحو ٣٥ كيلوغراما من العامل السام في وقت واحد .

وطلب في الوثيقة CD/828 أيضا معلومات عن عدد من المرافق في الصناعة الكيميائية المدنية التي قد تكون ذات صلة بالاتفاقية . ولا توجد في المملكة المتحدة قوانين تفرض على القطاع الصناعي الخاص تقديم هذه المعلومات الى الحكومة ، بيد أن اتحاد الصناعات الكيميائية في المملكة المتحدة قد قدم معلومات عن شركاته الأعضاء التي تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجداول [١] و [٢] و [٣] . ويمكن تلخيص هذه المعلومات فيما يلي : أولا ، توجد شركة واحدة تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [١] (كميات صغيرة من خردل النيتروجين للاستعمال الطبي) . وثانيا ، توجد أربع شركات تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٢] . وثالثا ، توجد خمس شركات تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٣] . ويرد المزيد من المعلومات التفصيلية في الوثيقة CD/CW/WP.206 ، الجاري تعميمها على المندوبين الموقرين .

وكدليل آخر على التزامنا بالانفتاح في هذا المجال ، قمنا بإعداد بيان بانتاج المملكة المتحدة من عوامل الأسلحة الكيميائية السامة أثناء الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها حتى عام ١٩٥٦ حين تخلينا عن قدرتنا على انتاج الأسلحة الكيميائية . ويبيّن هذا البيان نوع وكمية كل عامل منتج ومواقع مرافق الانتاج الموجودة في ذلك الحين ، ويصف أيضا تجربتنا في تفكيك مرافق الانتاج . ويسرني أن أعمم هذه المعلومات على المندوبين الموقرين ، في الوثيقة CD/856 .

والى أن يبدأ نفاذ الاتفاقية التي نتفاوض حولها ويصدّق عليها ، كما نأمل ، على النطاق العالمي ، سيظل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية صكا عظيم الأهمية . وقد روّعت حكومة بلدي من الأمثلة التي حدثت مؤخرا على استخدام الأسلحة الكيميائية . وفي رأينا أن رد فعل المجتمع الدولي لم يكن كافيا على الاطلاق . وفي الأيام القليلة الماضية ، زعمت تقارير وسائط الاعلام أن الأسلحة الكيميائية لا تزال تستخدم بشكل خطير .

وقد قدم وزير خارجية بلدي ، في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة ، عددا من الاقتراحات الرامية الى تعزيز فعالية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وكان الاقتراح الأول يقول بأنه ينبغي لأي حكومة لم تدخل بعد طرفا في بروتوكول جنيف أن تنظر في هذا الأمر بجدّية . ويجدر بي أن أكرر هذه النقطة هنا نظرا لأن بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح لم يصبحوا بعد دولا أطرافا . وتعلّق اقتراحه الثاني بتحقيقات يجريها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ادعاءات دول أعضاء باستخدام الأسلحة الكيميائية . واقترح السير جيفري هاو أن يقوم الأمين العام دون ابطاء بوضع "اجراءات للتحقيق الفوري آليا في الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية" . وأضاف ان هذه التحقيقات ينبغي أن تكون "مسألة روتينية لا تدخل فيها أي اعتبارات سياسية" . وكلنا أمل أن يتفق فريق الخبراء المجتمع الآن في نفس المبنى على اجراءات

تتعلق باجراءات التحقيقات الآلية التي ستقوم بها الامم المتحدة . وقد أعدت حكومة بلدي ورقة توضح فيها موقفنا ، لعرضها على الفريق .

ومهما كانت أهمية تعزيز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، تكمن أفضل وسيلة لمنع استخدام الاسلحة الكيميائية في جهود هذا المؤتمر في التفاوض من أجل التوصل الى حظر شامل وعالمي ، وقابل للتحقق بفعالية ، لاستخدام الاسلحة الكيميائية . وآمل أن يكون ما ذكرته قد أبرز تصميم حكومة بلدي على المضي بهمّة في هذه المفاوضات ، فهذا الحظر جائزة ينتظرها العالم منذ وقت طويل ، وهو جدير بأن يبذل من أجله جهد هائل .

الرئيس : أشكر السفيرة سولزبي على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة الى الرئاسة . هل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ طلب ممثل باكستان الكلمة . الكلمة الآن لممثل باكستان .

السيد عاصف إزدي (باكستان) : في ٩ آب/أغسطس أبلغت أعضاء المؤتمر بالتزام باكستان الصارم ازاء عدم انتشار الاسلحة النووية وأبرزت المقترحات التي قدمتها باكستان الى الهند للابقاء على منطقة جنوبي آسيا منطقة منزوعة الاسلحة النووية . وفي بيان في ١١ آب/أغسطس ، تساءل ممثل الهند الموقر وهو يستعمل حقه في الرد عن ملاءمة هذا المنبر لاثارة قضايا من هذا القبيل ، قائلا إنها ذات طابع ثنائي بحت . ولا شك أن المندوبين الموقرين في هذا المؤتمر قد تعودوا على هذه الحجة ، وإن كانت في سياق مختلف . وسيتذكر السادة المندوبون أن هذا النوع من المنطق قد استخدمه بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين ينتمون الى مجموعة مختلفة ، لكي ينكروا عى هذا المؤتمر دوره الواجب باعتباره المنبر الوحيد للمجتمع الدولي للمفاوضات المتعددة الأطراف . ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن وفد الهند أيضا لجأ الى نفس طريقة التفكير .

إن انتشار الاسلحة النووية مسألة تشغل اهتمام العالم ، حسبما ورد في الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . وفي الشهر الماضي ، تحدث مندوبون عديدون بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وعمّم مندوبون قليلون ، رسميا ، وثائق حول هذا الموضوع . وقد أعرب عن القلق ازاء انتشار الاسلحة النووية في جنوبي آسيا في محافل عديدة ، ولذا كان اهتمام أعضاء مؤتمر نزع السلاح بهذه المسألة مشروعا . ونأمل أن توضح مقترحات باكستان بهذا الصدد أننا مخلصون في الابقاء على منطقتنا خالية من الاسلحة النووية .

وينبغي أن توضح أيضا البيانات التي ألقاها وفدي وألقاها ممثل الهند الموقر أن لدى كل بلد شكوكا بشأن البرنامج النووي للبلد الآخر ، يزيدها سوءا تبادل الادعاءات . لذلك لم نوجه أي اتهام من هذا القبيل بشأن برنامج الهند النووي ، وانما اكتفينا بالاشارة الى الاقتراحات التي قدمتها باكستان بروح بنّاءة بهدف تبديد هذه الشكوك .

ومن الغريب ربط المشكلة النووية بين باكستان والهند "بعوامل محددة تتعلق بتقسيم شبه القارة" ، مثلما حاول ممثل الهند الموقر أن يفعل ، إذ يمكن الرجوع بأصل هذه المشكلة المحددة الى عام ١٩٧٤ عندما أجرت الهند تفجيرا نوويا . وصحيح أنه قد ثارت مشاكل عند تقسيم شبه القارة ، ولكننا لن نثيرها هنا على أساس أن هناك محافل متعددة الأطراف ملائمة لهذه المشاكل .

وقد أشار ممثل الهند الموقر الى "الطابع المفتوح" الذي يتسم به برنامج الهند النووي "على خلاف برنامج باكستان تماما" . وهذا التأكيد غير مقنع نظرا للسرية التي اكتنفت التفجير النووي الهندي في عام ١٩٧٤ وتمادي الهند في رفض تطبيق الضمانات الكاملة على برنامجها النووي . ولم أشر هنا الا الى نقطتين فقط . فلو كان برنامج الهند النووي ذا طابع مفتوح بالفعل ، مثلما ذكر ممثل الهند الموقر ، لما ترددت الهند في قبول اقتراحاتنا في أن يقبل البلدان في آن واحد الضمانات الكاملة أو التفتيشات المتبادلة على المرافق النووية في كل منهما .

ونحن نوافق على أن تحسين العلاقات بين باكستان والهند لا يتوقف على المسألة النووية وحدها ، فهناك مع الأسف مسائل أخرى عديدة . وسنواصل بذل جهودنا في كل محفل ملائم ، ثنائي ومتعدد الأطراف ، لحل هذه القضايا .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل باكستان على بيانه . هل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ لم يطلب أحد الكلمة .

ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى اليوم ، فسأرفع هذه الجلسة . ولكني أود قبل ذلك أن أذكّر بأنه في يوم الخميس ، إثر الجلسة العامة ، سيعقد اجتماع غير رسمي لمناقشة جميع جوانب مسألة تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وأضيف أنني أبلغت بأنه ، اعتبارا من ١٧ آب/أغسطس ولحين اشعار آخر ، توجد حاجة الى استخدام قاعة المجلس والغرفتين الملاصقتين لها ، الغرفة I والغرفة C-108 ، من أجل المحادثات المباشرة المتعلقة بايران والعراق . وستجهز الغرفة رقم VII لمفاوضات مؤتمر نزع السلاح وهيئاته الفرعية ، وستتاح الغرفتان A.206 و A.302 للمؤتمر ، بناء على طلبه ، من أجل المشاورات غير الرسمية ، وذلك بدلا من الغرفتين I و C.108 . وستظل

الغرفة III متاحة للمؤتمر كالعادة . وعليه ، ستعقد الجلسة العامة للمؤتمر ، المقررة ليوم الخميس ١٨ آب/أغسطس ، وكذلك اجتماع اللجنة المخصصة لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، في غرفة الاجتماعات VII ، بالطابق الثالث . وقد طلب مني أيضا أن أعلن عن عقد اجتماع لفريق الاتصال التابع لهذه اللجنة والمعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، اليوم بعد الجلسة العامة في الغرفة C.108 .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠